الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الكلمة الافتتاحية لمعالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمناسبة اللقاء الوطني حول الجماعات المحلية في قلب الانتقال الطاقوي: تحديات وفرص

الجزائر **02** جوان **2018**

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين،

- **أصحاب المعالي زميلاي وزير الطاقة و وزيرة البيئة و الطاقات المتجددة،**
- **السادة الأمناء العامون للوزارات،**
- **السيد الرئيس المدير العام لمجمع سونطراك،**
- **السيد الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز،**
- **السيدة والسادة والي ولاية الجزائر و الولاة المنتدبون**
- **السيدات والسادة الولاة، الولاة المنتدبون ورؤساء المجالس الشعبية البلدية والولائية الذين يتابعون عبر تقنية التحاضر عن بعد،**
- **السيدات والسادة إطارات الدولة،**
- **السيدات والسادة الخبراء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مجال الطاقة**
- **أسرة الإعلام، حضرات الضيوف الكرام.**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يسعدني أن نجتمع اليوم في هذا اللقاء -رفيع المستوى- المخصص لرهان الانتقال الطاقوي على مستوى الجماعات المحلية والذي يهدف أساسا إلى اعتماد خارطة طريق حول إستراتيجية محكمة في استعمال الطاقة وترشيد استهلاكها واللجوء تدريجيا نحو تطوير الطاقات المتجددة على المستوى المحلي وفق مسعى قطاعي منسق.

إننا في منعرج حاسم في تاريخ بلادنا، مطالبين بالانتقال في وقت قياسي من اقتصاد أحادي الإنتاج قوامه النفط، إلى اقتصاد متنوع قوامه المبادرة الاقتصادية والابتكار على جميع الأصعدة.

ولا شك أن الطاقة هي عصب الحياة في كل مجتمع، إذ تحتل مركزا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، فهي من المدخلات الأساسية لجميع الأنشطة الإنتاجية والخدماتية الحديثة، و لذلك يجب أن تكون متوفرة بصورة دائمة وأسعار اقتصادية وتنافسية تخدم أهداف التنمية المستدامة والمحلية.

في هذا الإطار، جاء الدستور الجديد الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ليكرّس دورَ الدولة في الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية، لاسيما مصادر إنتاج الطاقة والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، في إطار مقاربة تنمويّةٍ مستديمةٍ ترتكز على تثمين القدرات الطبيعية والبشرية والعلمية، بهدف تنويع مصادر الطاقة خدمةً للاقتصاد الوطني خارج العوائد النفطية، ما سيسمح -لا محالة- بالتوجه نحو اعتماد بدائل اقتصادية منتجة وتقنيات تكنولوجية مستجدة.

وبذلك أصبحت الطاقة عنصرا هاما من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة والاستخدام الأمثل ومتغيرا أساسيا من متغيرات التنمية

المستدامة، التي يتحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على بقائها و تقلص من الأضرار الوخيمة التي تسببها من تلوث بيئي وانبعاث للغازات السامة المسببة للاحتباس الحراري.

إن **تنويع مصادر الطاقة** يقلل من اعتمادنا على المشتقات النفطية والغازية التي تحتل نسبة كبيرة من إجمالي الطاقة المستغلة في الجزائر. بحيث يمكن **لمصادر الطاقة المتجددة** أن تخفض من كميات النفط والغاز المستعملة في إنتاج الكهرباء محليا وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الكميات بمجالات أخرى **تدر ربحا أكبر.**

وقد أسدى فخامة السيد رئيس الجمهورية تعليمات للحكومة لتجسيد هذه الإستراتيجية البديلة، مؤكدا على وجوب وضع الطاقات المتجددة على رأس الأولويات الوطنية ومواصلة الجهود لعقلنة وترشيد الاستهلاك الوطني للطاقة ومرافقته ببرنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة الضامنة لنجاح سياسة الانتقال الطاقوي، ،بما يكفل ضمان ديمومة الاستقلالية الطاقوية للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

إنها مصادر طبيعية دائمة لاتنضب، ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي، وهذا ما جعلها **اليوم أولوية وطنية** ترجمها البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والتحكم في الطاقة الذي صادقت عليه الحكومة في سنة 2011 وتم تحيينه في 2015 والذي يطمح، مع آفاق 2030، إلى تحقيق 27% من الإنتاج الوطني للطاقة من مصادر نقية و وفورات طاقوية تقدر ب 63 مليون طن من النفط.

لتنفيذ وتحقيق مخططها وأهدافها، شرعت الحكومة بوضع إطار تشريعي ملائم وإنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع و إطلاق مشاريع

هامة مكنت من إنجاز 23 محطة للطاقة الشمسية، بقدرة إنتاج إجمالية تفوق 350 ميغا واط .

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

استفاءا من المبادئ الأساسية التي جاء بها الدستور، وتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية، فإننا نعمل على مستوى دائرتنا الوزارية على أن **تكون الجماعات المحلية طرفا أساسيا وفاعلا في تعميم هذا الانتقال الطاقوي والانخراط فيه**، من خلال تطوير و تشجيع المشاريع المستعملة للطاقات المتجددة و ترشيد الإستهلاك الطاقوي ووضع الضوابط لرفع التحدي للتنمية المحلية المستدامة، من خلال مقاربة براغماتية منسجمة وفي إطار مدمج على المستوى الإقليمي.

إن ترشيد استهلاك الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة يعد من الخيارات الجوهرية للجماعات المحلية، **إذ تعتبر حلقة هامة، بل أساسية في تحقيق أهداف البرنامج الوطني مع أفق 2030 و تجسيدها في الواقع.**

فعلى مستوى ولايات الجنوب و الولايات المنتدبة للجنوب، **رهان الطاقات المتجددة ليس خيارا بل حتمية،** فهي تتوفر على إمكانات شمسية هائلة، بالإضافة أن التكنولوجيات المستعملة للطاقة الشمسية عرفت في الآونة الأخيرة تطورا كبيرا من حيث النجاعة وتخفيض تكاليف الاستثمار الأولي و أعباء الاستغلال.

لهذا، فإن كل **الجماعات المحلية** مطالبة بأن تثمن مثل هذه الفرص لتطوير مشاريع محلية صديقة للبيئة على كل ممتلكاتها **كالإنارة العمومية، المنشآت الإدارية، المدارس غير المجهزة بالتدفئة و كذا المساجد و تطبيقات أخرى في المناطق المعزولة والنائية والمناطق الزراعية ومناطق النشاطات.**

إن الهدف من تأسيس نموذج جديد لاستهلاك الطاقة على مستوى الجماعات المحلية، يرتكز على استهلاك عقلاني ورشيد، استعمال كل البدائل المتاحة والكفيلة بالتحكم في التكاليف، رفع الموارد و كذا اعتماد مقومات التنمية المستدامة من طاقات نظيفة متجددة وعناصر اقتصاد دائري صديق للبيئة.

خاصة و أن الوضعية المالية الحالية للجماعات المحلية تواجه بعض الصعوبات وتستدعي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، الشروع في البحث عن حلول بديلة لتقليص نفقات الميزانية، خاصة تلك المرتبطة بالاستهلاك الطاقوي من إنارة عمومية، وفواتير سير المدارس العمومية، المساجد والمنشآت الإدارية، التي باتت تشكل عبئا تقيلا على الميزانيات المحلية، إذ أنها تمثل ما بين 2% إلى 5% من إجمالي ميزانية تسيير البلدية.

من هذا المنطلق، سطرنا برنامجا طموحا، سيدخل حيز التنفيذ إبتداءا من السداسي الثاني لهذه السنة وستمتد فترة تجسيده كمرحلة أولى على 03 سنوات، يهدف إلى ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير استعمال الطاقات المتجددة في ممتلكات وأقاليم الجماعات المحلية،مما سيسهم في تخفيض معدلات الاستهلاك، وحماية البيئة، كما سيشجع على نشوء شبكة جديدة من المؤسسات الاقتصادية التي تعنى بهذا المجال، و ما لذلك من أثر أكيد على خلق مناصب الشغل لفائدة شبابنا المقاول و تشجيعه على التحكم في جميع مستويات العمل في هذا القطاع من مجالات الإدارة التصنيع، التركيب ، الصيانة، والمراقبة، التي نرى فيها مستقبل اقتصادنا الوطني.

ففي هذا الإطار، من أولى الخطوات و أبسطها التي بادرنا بها هو الشروع في عملية استبدال المصابيح الكلاسيكية بمصابيح ذات الاستهلاك المنخفض على

مستوى المنشآت الإدارية، المدارس والمساجد والإنارة العمومية،و التي ستمكن من بلوغ مرحلة عقلنة وترشيد استهلاك الطاقة على مستوى بلدياتنا.

كما أسدينا تعليمات لتعميم **الإنارة العمومية المستعملة للألواح الشمسية،** بالأخص في ولايات الجنوب والهضاب العليا و المناطق البعيدة عن الشبكة الوطنية للكهرباء.

فضلا عن ذلك وبمناسبة التحضير للدخول المدرسي 2019/2018، قررنا إنجاز مشاريع نموذجية مستعملة للطاقات المتجددة على مستوى 48 مدرسة ابتدائية ، تكون مرجعا ومثالا يقتد به، لإكتساب الخبرات اللازمة في هذا المجال مما سيسمح بتعميم هذه المبادرة تدريجيا على مدارس أخرى.

كذلك، يمكن للجماعات المحلية أن تسهم بشكل كبير في **التنمية المستدامة للمناطق المعزولة،الجبلية والبعيدة عن الشبكة العمومية لتوزيع الكهرباء**، من خلال تقديم خدمات أساسية لسكان هذه المناطق المعزولة غير المزودة بالكهرباء، اعتمادا على نظام الكهربة الفردية للبيوت عن طريق تجهيزات شمسية محمولة متلائمة، أو ضخ المياه الموجه للاستهلاك أو الري.

كما لا يخفى عليكم أنه تستعمل حاليا، **على مستوى المحيطات الزراعية** غير المزودة بالكهرباء، أنظمة ضخ للمياه مغذاة عن طريق المولدات الكهربائية، التي تتطلب كميات كبيرة من الوقود (المازوت والبنزين). هذه الأنظمة المكلفة جدا تتسبب في انبعاث غازات سامة في الجو تؤدي إلى حدوث التلوث البيئي، لاسيما تلوث المياه الجوفية.

في حين أن الحل يكمن في إنتاج الطاقة بواسطة الطاقة الشمسية باستعمال تجهيزات محمولة وأنظمة ضخ من شأنها منح **استقلالية كاملة لفلاحينا و تحقيق توفير كبير للمخصصات المالية الموجهة سابقا للإنارة الريفية.**

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن بلدياتنا، على اختلافها وخصوصياتها، تزخر بمقومات تنموية ذاتية يتعين الاجتهاد من أجل إيجاد آليات كفيلة بتثمينها، ولن يتأتى ذلك من دون اعتماد مبادئ التنمية المستدامة في تسييرها، مرجحين التقنيات المعتمدة على الطاقات النظيفة والمتجددة وترشيد وعقلنة استغلالها اقتصاديا، في إطار الاقتصاد الدائري الصديق للبيئة والمحافظ عليها. إضافة إلى اعتماد تقنيات جديدة لتسيير ذكيٍّ لمدننا، اقتصادا للوقت وللمال وللموارد الطبيعية.

إن قطاعنا الوزاري قطع شوطا هاما في مجال العصرنة والتحديث ولكنه ليس سوى في بداية المسيرة، **فنحن مقبلون على جيل جديد من الورشات التي ستغير نظرة المسؤولين المحليين إلى تسيير الشأن المحلي**، لذا عليهم جميعا التحضر لهذا التحول الذي نحن بصدد مباشرته.

الانتقال الطاقوي يعد من بين المحاور الهامة لهذا التحول على المستوى المحلي، **قد يبدو صعبا للبعض**، لكنه ضروري و سنقوم به معا و بصورة تدريجية لغاية بلوغ كل أهدافه الطموحة، وهو ما سيتحقق في إطار تصور جديد و شامل لوظيفة البلدية، تلعب من خلاله هذه الأخيرة دورا هاما في تيسير مسببات نجاحه.

لذلك، على كل بلدية وضع مخطط عمل محلي لترقية الطاقات المتجددة وتحقيق الفعالية الطاقوية وتخصيص ميزانية سنوية لتنفيذ مشاريعه وتكليف لجنة بمتابعة تنفيذه.

إننا نسعى لتمكين جماعاتنا المحلية من كل وسائل النجاح، والسماح لها بالعمل بفعالية لتجسيد المشاريع الطموحة في هذا المجال وذلك في إطار نظرة متكاملة، إذْ لـم يبق سوى أن ينخرط الجميع ضمن هذه الرؤية الإستراتيجية والشروع في تنفيذها ميدانيا.

يجب أن يكون الجميع على وعي بأن إنجاح هذا الانتقال الطاقوي يستدعي حتما نشر خبرات ونماذج مجربة ومختبرة، وتحسين مهارات الفاعلين المحليين ومواصلة تطوير التشريعات و التنظيمات لإنشاء إطار تحفيزي لتطوير المشاريع

بهذا الخصوص، من الواجب التأكيد أن التحديات الحقيقية لا تأتي من الاستثمارات فقط، بل تتوقف أيضا على تكوين الموارد البشرية اللازمة وإشراك كل الفاعلين على المستوى المحلي من منتخبين، موظفين، مجتمع مدني ومواطنين. **إنها نموذج إستهلاكي جديد يجب التعريف به و أقلمة الساكنة مع خصوصياته وتحسيسهم بمنافعه.**

وهذا ما تمت ترجمته على أرض الواقع من خلال برمجة دورتين تكوينيتين في مجال الطاقات المتجددة بالتنسيق والتعاون مع مركز تنمية الطاقات المتجددة، والتي استفاد منها 116 إطار تقني وملحق بالديوان، عن كل 48 ولاية، بالإضافة إلى الولايات العشر المنتدبة. وقد تكللت هاتين الدورتين بتنظيم ملتقيين تحسيسيين في مجال الطاقات المتجددة لفائدة إطاراتنا.

كذلك، قد تم تعيين مكلفين بالطاقة على مستوى 48 ولاية، والذين سوف سيتابعون البرامج المحلية في هذا المجال.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن الابتكارات والحلول التكنولوجية الخضراء مكرسة في كل القطاعات ومتحكم فيها، ولذلك فالرهان الحقيقي اليوم ليس بالتكنولوجي و إنما يكمن في الإرادة و العمل معا من أجل دفع عجلة التوزيع و استخدام الطاقات المتجددة على نطاق واسع.

إن هذا الانتقال الطاقوي ليس تقنيا بحتا، بل يتعلق الأمر بانتقال تقني اجتماعي في قطاعات عديدة كالنقل و التدفئة و التكييف و التبريد و البناء.

ذلك أن، تطوير الطاقات المتجددة لا يجب أن يغطي المحطات الكبرى المتصلة بالشبكة فقط، بل كذلك يشمل الأنظمة اللامركزية كالطاقة في القرى، المواطن المنتج و الفلاحين.

و بهذه المناسبة ، فأنا واثق من أن كل زملائي في الحكومة، سنعكف على تذليل كل العقبات و تجاوز كل الصعوبات التي قد تواجهها الجماعات المحلية في مجال الانتقال الطاقوي، لأننا متيقنون أن هذا التحول إلى نمط طاقوي نظيف، مستدام و مرن يعد أمرا ممكنا وفي متناولنا و سنرفع التحدي لتحقيقه معا بمشاركة كل الفاعلين، في إطار إستراتيجية محكمة وواضحة المعالم. وسيكون لنا خلال هذا اللقاء، فرصة الوقوف على أهم الصعوبات و التوصيات للنشر الواسع للطاقات المتجددة.

في الأخير، أؤكّد لكم الاهتمام الخاص الذي نوليه للبرنامج الذي سيتم إنجازه في مجال الطاقات المتجددة و تدابير الفعالية الطاقوية. كما أعدكم أنّنا لن ندخر أي جهدٍ لضمان نجاحه وتثمين نتائجه، التي سوف تمثل رأس مال سيسمح بتعميم ونشر الممارسات الإيجابية عبر كامل بلديات التراب الوطني من جهة، كما ستستثمر نتائجه لتعزيز الانسجام بين السياسات المحلية والسياسات الوطنية لوضع

أسس اقتصاد وطني جديد، مواكب للعصر وواع برهانات المستقبل، من جهة أخرى. وهذا حفظا لحقوق أجيالنا اللاحقة و ضمانا لمستقبل واعد لساكنتنا.

إن جماعاتنا المحلية ستكون في طليعة هذا النهج الإصلاحي و أحث الجميع على تكثيف مساعيهم للوصول إلى إنجاز التعهدات وجعل المواطن يشاهد بأم عينه ثمار هذا التحول الطاقوي و الاقتصادي في محيطه المعيشي.

ختاما، أود أن أجدد الترحيب والشكر لكل ضيوفنا في هذا اللقاء الوطني وأرجو أن تكلل أشغال هذا اللقاء الوطني بتوصيات تخدم مصالح الأمة ورقيها وأعلن رسميا عن افتتاح أشغال هذا اللقاء.

أتمنى لكم كلّ النجاح والتوفيق، و أشكر لكم حسن وكرم الإصغاء.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته